E

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1994/14
4 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

**اللجنة الاحصائية**
**الدورة الاستثنائية**
**١١-١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤**
**البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت***

## التعاون التقني في مجال الاحصاءات

**تقرير الأمين العام**

**موجز**

**يناقش هذا التقرير العديد من القضايا التنفيذية الهامة التي ينطوي عليها توفير التعاون التقني في مجال الاحصاءات والاستفادة منه (الفقرات ٣ - ١١). وهو يستعرض أثر قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ والترتيبات الجديدة لتكاليف دعم الوكالات فيما يختص بتوفير التعاون التقني في مجال الاحصاءات (الفقرات ١٢ - ١٨). كما يتضمن التقرير معلومات مقدمة من اللجان الاقليمية عن القضايا والتطورات الاقليمية (الفقرات ١٩ - ٤٦). كما ترد فيه مسائل تعرض على اللجنة الاحصائية لمناقشتها (الفقرة ٤٧).**

* E/CN.3/1994/1.

## المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمة | ١ - ٢ | ٣ |
| أولا - القضايا التنفيذية | ٣ - ١١ | ٣ |
| ثانيا - تنفيذ الترتيبات الجديدة لتكاليف دعم الوكالات | ١٢-١٨ | ٦ |
| ثالثا - القضايا الإقليمية | ١٩-٤٦ | ٩ |
| رابعا - نقاط للمناقشة | ٤٧ | ١٦ |
| مرفق - المكونات الأساسية لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة | | ١٧ |

## مقدمة

١ - واصلت اللجنة الاحصائية، في دورتها السابعة والعشرين، في عام ١٩٩٣، استعراض التعاون التقني في مجال الاحصاءات. وأكدت اللجنة أهمية هذا النشاط وضرورة تحسين كفاءته وفعاليته. وطلبت اللجنة الى الأمين العام أن يقدم اليها، في دورتها الاستثنائية، تقريرا عن القضايا الخاصة في مجال التعاون التقني. ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الطلب في مقرره ٢٢٣/١٩٩٣.

٢ - ووافق الفريق العامل المعني بالبرامج الاحصائية الدولية والتنسيق الاحصائي الدولي، في دورته السادسة عشرة، على أن التقرير ينبغي أن يتناول وضع آليات تكفل توفر المعلومات عن تدفق موارد التعاون التقني من أجل التنسيق، وينبغي أن يغطي القضايا العالمية والاقليمية المتصلة بالتعاون التقني (E/CN.3/1994/2، الفقرة ٤١). وبناء على ذلك، يتضمن هذا التقرير معلومات مقدمة من اللجان الاقليمية.

## أولا - القضايا التنفيذية

٣ - يرمي هذا الفرع الى تحديد قضايا تنفيذية معينة تنشأ بصورة مستمرة في مشاريع التعاون التقني في مجال الاحصاءات. ويتضمن المرفق الوارد أدناه وصفا موجزا للمكونات الأساسية لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وذلك كخلفية لفهم بعض القضايا المثارة.

٤ - ومن الواضح أن أهم عنصر في نجاح أنشطة التعاون التقني هو الالتزام السياسي من قبل الحكومة على جميع المستويات. فالدعم الحكومي حاسم لايلاء الأولوية في تخصيص الموارد المالية والبشرية. وينطبق ذلك بوجه خاص في حالة الاحصاءات، لأن المكاتب الاحصائية الوطنية هي مؤسسات حكومية. وحشد الدعم السياسي للاحصاءات والتنمية الاحصائية يميل لأن يكون أكثر صعوبة في البلدان ذات التاريخ الطويل من البيانات القديمة التي لا يعول عليها. ففي هذه الظروف، قد يتجاهل واضعو السياسة الوطنيون البيانات بالكامل، أو قد يجدون من الأسهل أن يعتمدوا على ما يظهر في الخلاصات الدولية من تقديرات عن بلدانهم بدلا من ايلاء أولوية كافية للجهود الوطنية لجمع البيانات. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في توعية المستخدمين في تلك البلدان بقيمة (وتكاليف) البيانات الوطنية وبقيمة تطوير مصادر وطنية موثوقة ومستمرة لهذه البيانات.

٥ - ومدى توافر الأفراد والبنية الأساسية والموارد المالية والقدرة الادارية على الصعيد القطري له تأثير رئيسي على إمكانية الاضطلاع بمشروع ما بصورة ناجحة في الوقت المتفق عليه. وقد اتضح أن كثيرا من

المشاريع في مجال الاحصاءات ومعالجة البيانات يعاني من جوانب ضعف في بعض هذه المجالات أو فيها جميعا (وينبغي أن يضاف أن هذه المشاكل ليست قاصرة على الاحصاءات، أو حتى على التعاون التقني بوجه عام، بل هل شائعة في العديد من الأنشطة الانمائية الوطنية). ورغم وجود اختلافات هامة فيما بين المناطق والبلدان، فإن محدودية توافر الموظفين الوطنيين المؤهلين تمثل أحد المعوقات الشائعة والخطيرة التي تحد من النجاح في تنفيذ المشاريع.

٦ - وفي هذه الظروف، يجب أن يستمر التشديد على التدريب الاحصائي باعتباره عنصرا جوهريا من عناصر التعاون التقني في مجال الاحصاءات. وفي كثير من البلدان الأقل نموا، لا تولد البرامج الأكاديمية ما يكفي من الخريجين الذين يجمعون بين المهارات الكمية والموضوعية والذين تحتاجهم الخدمات الاحصائية الوطنية. والبلدان الكبيرة نسبيا هي فقط التي تستطيع أن تتحمل تكاليف استحداث معاهد للتدريب الاحصائي في اطار الخدمة الاحصائية الوطنية أو بصورة مرتبطة بها. وعلاوة على ذلك، نادرا ما يولى اهتمام كاف الى التدريب في الجوانب الادارية والتنظيمية من العمليات الاحصائية.

٧ - وستظل التكنولوجيات السريعة التطور تتطلب أن يتلقى موظفو معظم المكاتب الاحصائية الوطنية تدريبا اذا ما أريد لتلك المكاتب أن تستفيد من الوفورات التي تنتج عن استخدام التكنولوجيات الجديدة. وفي هذه الظروف، فإن البرامج المتعددة الأطراف والثنائية للتعاون التقني في مجال الاحصاءات يلزمها أن تخطط لاستمرار دعم هذه الأنشطة التدريبية. ومن المفارقات أن التدريب يقدم عادة كجزء من مشروع فني، في حين أن من المستحسن أن يتدرب أفراد المشروع قبل أن تبدأ الأنشطة الرئيسية. كما أن هناك ضرورة لتدريب الأفراد الموجودين، بمن فيهم مدير البرامج الاحصائية الرفيعو المستوى، عند استحداث أساليب واجراءات جديدة، وذلك من أجل زيادة كفاءتهم وحماستهم.

٨ - كما يظل عدم كفاية الدعم التقني للحكومات المتلقية للتعاون التقني يمثل مشكلة خطيرة في حالات عديدة. فالدعم التقني جزء من المدخلات الفنية والادارية التي يتلقاها مشروع ما من الوكالة الداعمة المنفذة/التقنية. وقد تكون هذه المدخلات أو لا تكون، رسميا، جزءا من المشروع نفسه. وفي سياق الأمم المتحدة، يمكن أن يتوفر الدعم التقني من موظفي التعاون التقني المتفرغين، أو من الموظفين العاديين في الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة أو اللجان الاقليمية، أو من الخبراء الاستشاريين. وقدرة أي مؤسسة على توفير الدعم التقني تتوقف الى حد كبير على نوعية الأشخاص المتاحين للاستجابة للاحتياجات، وما لديهم من خبرة فنية متخصصة، كما تتوقف على عددهم. وقد تنامى الدور البالغ الأهمية لخدمات الدعم التقني المقدمة عالميا واقليميا بمرور السنين، حيث صار يجري توفير عدد أقل من الخبراء الدوليين المتفرغين كجزء من فرادى المشاريع القطرية.

٩ - ونتيجة للترتيبات الجديدة لتكاليف دعم الوكالات التي تؤثر على أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة والممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر الفرع 'ثانيا' أدناه)، وعلى القرارات المتعلقة بالسياسات التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، حدث تخفيض كبير في الأفراد الذين يعملون على أساس التفرغ في توفير الدعم التقني للتعاون التقني في مجال الاحصاءات، في كل من الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وفي اللجان الاقليمية. وزيادة الاستعانة بالموظفين الآخرين لدعم التعاون التقني يمكن أن تعوض هذه الخسائر. غير أنه بعد نقطة معينة، يصادف هذا النهج عددا من الصعوبات العملية والتنظيمية. ورغم أنه يجري بذل جهود لتحسين تخطيط وتنسيق أنشطة الدعم التقني فيما بين الوكالات المنفذة والوكالات الممولة وغيرها من الوكالات المشاركة على الصعيد القطري، ينشأ تساؤل بشأن كيفية استمرار الشعبة الاحصائية واللجان الاقليمية في الاستجابة لطلبات الدعم التقني التي ترد من البلدان النامية ومن البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال.

١٠ - وثمة قضية أخرى تؤثر على التعاون التقني في مجال الاحصاءات وتتعلق بالاستعانة بالخبراء الاستشاريين الدوليين والوطنيين. فقد أصبحت الحكومات أقل حماسا بصورة متزايدة للاستعانة بالمستشارين التقنين الدوليين في الأجل الطويل، ليس فقط بسبب ارتفاع تكلفتهم وانما أيضا بسبب تنامي الثقة الذاتية في الخبرة الفنية الوطنية. وكان ثمة اتجاه عام للاستعاضة عن المستشارين الطويلي الأجل بخبراء استشاريين قصيري الأجل، وللاعتماد بصورة متزايدة على الخبراء الاستشاريين الوطنيين أو على تدريب الوطنيين على مهارات ومهام محددة. فالخبراء الطويلو الأجل تكلفتهم باهظة، وثارت شكوك في فعاليتهم من زاوية نسبة فائدتهم الى تكلفتهم. ومن ناحية أخرى، ففي البلدان التي لا يوجد لديها نظراء تقنيون أقوياء، كثيرا ما لا تترك البعثات القصيرة الأجل سوى القليل من التأثير المتسق، أو قد لا تترك أي تأثير من هذا القبيل، بحيث تستمر المشاكل دون حل.

١١ - أما تعيين موظفين دوليين مؤهلين وذوي خبرة وفعالية فيمثل أيضا شاغلا مستمرا. فإلى جانب مشاكل اللغة والخبرة التقنية، لا يستطيع دائما حتى الخبراء ذوو التأهيل العالي أن ينقلوا خبرتهم التقنية الى نظرائهم المتاحين. وقد بذلت وكالات عديدة، بما في ذلك الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، جهودا خاصة لتوسيع وتحديث وتحسين قوائم الخبراء الدوليين المتاحين. وعلاوة على ذلك، فإن التنسيق بين توقيت المهام وبين مدى توافر الخبراء الاستشاريين لا يزال يمثل بعض الصعوبات. ومن ثم يلزم زيادة التنسيق فيما بين الوكالات والارتقاء بتخطيط التعاون التقني.

## ثانيا - تنفيذ الترتيبات الجديدة لتكاليف دعم الوكالات

١٢ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ بشأن الأنشطة التنفيذية، اعتمد مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، في دورته الثامنة والثلاثين (١٩٩١)، تشريعا شاملا بشأن الترتيبات البديلة فيما يتعلق بتكاليف دعم الوكالات[١]. وكانت هذه الترتيبات، التي تغطي مشاريع التعاون التقني الممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي، والترتيبات ذات الصلة التي اعتمدها بعد ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان، قرارات هامة تترتب عليها آثار طويلة الأجل بالنسبة للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة بوجه عام، وبالنسبة للتعاون التقني في مجال الاحصاءات بوجه خاص. ورغم أن هذه المبادرات الجديدة كانت تهدف الى تعزيز عدد من الأهداف المقبولة على نطاق واسع، مثل '١' التنفيذ الوطني، '٢' اتباع نهج برنامجي في التعاون التقني، و '٣' التأكيد مجددا على التنمية البشرية وبناء القدرات في الأنشطة الانمائية، فإنها لم تسفر في التطبيق حتى الآن إلا عن موارد أقل بكثير مما كان يتوفر قبل ذلك للدعم التقني في مجال الاحصاءات.

١٣ - وقبل اعتماد الترتيبات الجيدة لتكاليف دعم الوكالات، كانت الوكالات المنفذة[٢] تحصل على نسبة ثابتة تبلغ ١٣ في المائة من مجموع نفقات المشروع "كمصروفات عامة" لتغطية كل من المصروفات الفنية والادارية لتنفيذ المشروع. وفي السنوات الأخيرة، اتبع كل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان نفس النمط لسداد تكاليف دعم الوكالات. ففي خلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ على سبيل المثال، وفرت أموال المصروفات العامة هذه دعما لثلاثة خبراء تقنين، وأربعة آخرين من موظفي الفئة الفنية، و ١١ من موظفي فئة الخدمات العامة في الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٤ - وبموجب الترتيبات الجديدة التي بدأ سريانها في منتصف عام ١٩٩٢، قسم برنامج الأمم المتحدة الانمائي الدعم الذي يقدمه الى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الكبيرة الأخرى الى ثلاثة مرافق متميزة: خدمات الدعم التقني على مستوى البرامج (خ د ت - ١)، وخدمات الدعم التقني على مستوى المشاريع (خ د ت - ٢)، والخدمات الادارية والتنفيذية[٣]. وقد أنشئ المرفق الأول (خ د ت - ١) لكي يساهم في تعزيز الدعم التقني الذي تقدمه الوكالات للبلدان النامية، وهو مرفق اضافي ومكمل للأنشطة المماثلة التي يضطلع بها في إطار البرامج العادية التي تنفذها الوكالات. أما المرفق الثاني (خ د ت - ٢) فقد عهد به الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي بغية الحصول على خدمات الدعم التقني من الوكالات، كل في مجال اختصاصها، وهو يستخدم أساسا لتوفير الدعم التقني أثناء تنفيذ المشاريع. ويقصد بالخدمات الادارية والتنفيذية الخدمات المتصلة بادارة وشراء وتوريد مدخلات المشاريع. ويسدد برنامج الأمم المتحدة الانمائي للوكالات المعنية

نفقات هذه الخدمات بمعدلات تفاضلية، رهنا بفرادى الخدمات المقدمة (الموظفون، والعقود من الباطن، والتدريب، والمعدات)، التي يفترض أن يبلغ متوسطها الشامل حوالي ١٠ في المائة.

١٥ - وفي الوقت الراهن، لا تستطيع الشعبة الاحصائية أن تستفيد إلا من المرفق الأول والمرفق الثاني في دعم عملها. وذلك يمثل تحديا خاصا، حيث أن المرفق الأول يبرمج لمدة سنتين مقدما. أما كل وحدة من المرفق الثاني فهي تستلزم التفاوض بشأنها بصورة مستقلة. وعلاوة على ذلك، ورغم المجموعة المتنوعة من الأنشطة التدريبية التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتعريف كل من مكاتبه الميدانية والحكومات بهذين المرفقين الجديدين، لا يبدو أن كثيرا من المكاتب الاحصائية الوطنية على علم بها، ولا يزال بعض الموظفين الميدانيين التابعين للبرنامج الانمائي لا يمتلكون سوى خبرة محدودة في مساعدة الحكومات على الاستفادة منهما. فعلى سبيل المثال، وحتى الآن في عام ١٩٩٤، لم توافق الشعبة الاحصائية تماما على تقديم دعم للعمل من المرفق الثاني إلا لثلاثة بلدان فحسب (الكويت ولبنان وموزامبيق)، رغم أن أموال ذلك المرفق لا تخفض الموارد المتاحة للبلدان النامية، لاستخدامها الخاص، في إطار برامج برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

١٦ - وفيما يتعلق بالمشاريع الممولة من صندوق الأمم المتحدة للسكان، تتطلب الترتيبات الجديدة احداث تحول أساسي في العلاقة الادارية والتقنية بين المقر والمستشارين الاقليميين[٤] . إذ يعاد تكليف هؤلاء المستشارين من اللجان الاقليمية للعمل كجزء من أفرقة الدعم القطرية. وهذه الأفرقة، التي تعمل تحت قيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتعاون مع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المشاركة، يقصد منها أن تكون النقطة الأولية لتقديم خدمات الدعم التقني الى الحكومات في ميدان السكان، بما في ذلك الاحصاءات السكانية. وفي إطار الترتيبات الجديدة، وفر صندوق الأمم المتحدة للسكان للشعبة الاحصائية ست وظائف لاخصائيين: '١' اخصائي في تعداد السكان؛ '٢' اخصائي في التسجيل المدني والاحصاءات الحيوية؛ '٣' اخصائي في أخذ العينات؛ '٤' اخصائي في احصاءات السكان ومعدات تجهيز البيانات؛ '٥' اخصائي في قواعد البيانات السكانية ونشرها؛ '٦' اخصائي في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. ويوجد هؤلاء الاخصائيون في الشعبة الاحصائية بمقر الأمم المتحدة. وعليهم أن يقوموا بتزويد أفرقة الدعم القطرية بأحدث المعلومات والبحوث، بحيث يتسنى ادماج هذا الدعم بدوره في اسهامات الأفرقة في تلبية احتياجات البلدان، أو أن يقدموا الدعم المباشر للبلدان اذا لم يكن بمقدور الفريق أن يفعل ذلك. ويسدد صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا لكل من الوكالات المنفذة تكاليف الخدمات الادارية والتنفيذية المتكبدة أثناء تنفيذ المشاريع القطرية الممولة من الصندوق، على أساس تعويض نسبته ٧,٥ في المائة من النفقات السنوية للمشروع. غير أن الشعبة الاحصائية ليست لديها حتى الآن امكانية الحصول على هذه الأموال من مرفق الخدمات الادارية والتنفيذية. ونتيجة لذلك، لا تحصل الشعبة الاحصائية، أو ادارة المعلومات

الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التي تشكل الشعبة جزءا منها، على أي دخل اضافي بغض النظر عن عدد وحجم المشاريع القطرية الممولة من الصندوق التي تتحمل الادارة مسؤوليتها بوصفها الوكالة المنفذة.

١٧ - وكان برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان هما المصدران الرئيسيان للدعم التمويلي لما تضطلع به الشعبة الاحصائية واللجان الاقليمية من أعمال التعاون التقني في مجال الاحصاءات. ولم يقتصر البرنامج الانمائي وصندوق السكان على تمويل أنشطة التعاون التقني على الصعيد القطري فحسب، بل قاما أيضا بتدعيم قدرة الشعبة الاحصائية واللجان الاقليمية على توفير الدعم التقني للبلدان، والأنشطة التدريبية العالمية والاقليمية، وجهود انمائية منهجية مختارة، وغيرها من الجهود الانمائية ذات الصلة فيما يتعلق بالتعاون التقني. ونتيجة لمختلف القرارات المتخذة حتى الآن، حدث تقلص كبير في القدرة العامة للشعبة الاحصائية واللجان الاقليمية على الاستجابة للطلبات المخصصة المقدمة من المكاتب الاحصائية الوطنية للحصول على مساعدة. والى حد ما، فإن تحسن وعي الحكومات وموظفي البرنامج الانمائي بكيفية استخدام المرفق الثاني التابع للبرنامج الانمائي في الأعمال الاحصائية يمكن أن يساعد في تعويض جانب من هذا التقلص. غير أنه يبدو أن جانبا كبيرا من التقلص يحدث كنتيجة غير مقصودة لسلسلة من القرارات الادارية التي لم يدرك أثرها الكامل إلا الآن. واذا أريد للشعبة الاحصائية واللجان الاقليمية أن تستمر في تقديم نوع الخدمات التقنية الذي من حق الحكومات أن توقعه، فسيتعين ايجاد سبل لتحسين هيكل الترتيبات الادارية بما يسمح بتقديم هذه الخدمات.

١٨ - وبطبيعة الحال، فإن الصعوبات التي تواجهها الشعبة الاحصائية واللجان الاقليمية انما تعكس فحسب الصعوبات التي تواجهها البلدان نفسها. فالانخفاض العام في المساهمات المقدمة الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي في العامين الماضيين قد أسفر عن تقلص كبير في الموارد المتاحة التي كانت البلدان ستفضل تخصيصها للتعاون التقني في مجال الاحصاءات. وقد حدث هذا التطور في الوقت الذي تتعرض فيه الموارد التي تخصصها بلدان كثيرة في العالم النامي لبرامجها الاحصائية لمعوقات شديدة، بل وللاقتطاع منها في حالات كثيرة نتيجة لقيود الميزانية والقيود المالية التي يتعين على هذه البلدان التأقلم معها. وقد ترك التقلص في الموارد المتاحة، فيما يبدو، أثرا خطيرا على القدرات الاحصائية للبلدان النامية، ولا سيما في المنطقة الافريقية.

## ثالثا - القضايا الاقليمية

١٩ - دعيت اللجان الاقليمية الى ابداء آرائها في القضايا الرئيسية في التعاون التقني في مجال الاحصاءات. ويرد أدناه موجز لهذه الآراء.

### اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٢٠ - إن التعاون التقني في مجال الإحصاءات الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أثناء فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ مول من الميزانية العادية للأمم المتحدة والبرنامج العادي للتعاون التقني ومن صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيد أن الدائرة الاستشارية الإقليمية في مجال الاحصائيات الديموغرافية، التي كان مقرها داخل اللجنة الاقتصادية لافريقيا حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، تعمل حاليا في إطار الترتيبات الجديدة لتقديم خدمات الدعم التقني الممولة من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد تم، في إطار الترتيبات الجديدة، إدماج المستشارين الإقليميين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في ثلاثة أفرقة متعددة التخصصات تابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢١ - وتسير ترتيبات العمل الجديدة التي تم وضعها مع أفرقة الدعم القطرية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان سيرا حسنا. بيد أن هناك حاجة لكفالة المحافظة على هذه الترتيبات وتحسينها.

٢٢ - وقد توقف في نهاية آذار/مارس ١٩٩٣ الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج التطوير الإحصائي في افريقيا. وتبذل الجهود حاليا لتعبئة الموارد اللازمة لدعم تنفيذ خطة عمل أديس أبابا للتطوير الإحصائي في افريقيا في التسعينات.

٢٣ - وتعتبر لجنة التنسيق المعنية بالتطوير الإحصائي في افريقيا واللجان الفرعية التابعة لها من بين الأدوات الأساسية لدعم الجهود الرامية إلى التطوير الإحصائي في المنطقة. ويتمثل الهدف الرئيسي من لجنة التنسيق المعنية بالتطوير الإحصائي في افريقيا في تنسيق الأنشطة الإحصائية في منطقة افريقيا، مع التركيز على المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتعتبر اللجان الفرعية الأربع التابعة للجنة المعنية بالتطوير الإحصائي في افريقيا والتي انبثقت عن التعاون المتزايد بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا والوكالات والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف مصدرا قيما بالفعل بالنسبة للجنة الاقتصادية لافريقيا في مجال تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. ونظرا لأن كلا من مكتب المؤتمر المشترك للمخططين والإحصائيين والديمغرافيين وعلماء المعلومات في افريقيا، والمراكز المشتركة في برنامج

التدريب الإحصائي لافريقيا، ممثل في لجنة التنسيق المعنية بالتطوير الإحصائي في افريقيا، فإن لجنة التنسيق قادرة على رصد وتنفيذ وتنسيق الأنشطة الإحصائية على الصعيد الوطني.

٢٤ - ومع وقف المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (على النحو المذكور أعلاه)، فإن هناك حاجة ماسة إلى زيادة الدعم التنفيذي للجنة التنسيق المعنية بالتطوير الإحصائي في افريقيا.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢٥ - ترد معظم المعلومات التي تتلقاها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تدفق موارد التعاون التقني من الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، وتميل المعلومات الواردة من الوكالات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء لأن تكون "ملبكة"، إلا في حالة بلدان الاتحاد السوفياتي السابق حيث تم إنشاء لجنة توجيهية لتنسيق التعاون التقني. وما من شك في أن هناك قدرا كبيرا من المعلومات التي لا تتلقاها اللجان الإقليمية مطلقا. ومن الممكن للجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الاحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، وخاصة إذا كانت قادرة على العمل على أساس أكثر استمرارا، أن تكون بمثابة آلية للمعلومات المتعلقة بتدفق موارد التعاون التقني، أو أن تقوم باستحداث هذه الآلية. بيد أن هناك سؤالا يثور، فيما يتعلق باللجان الإقليمية، عن كيفية استيعاب وتنسيق تلك المعلومات، التي ما من شك في أنها وافرة ومفصلة.

٢٦ - وقدمت أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في آخر اجتماع للفريق العامل للخبراء الاحصائيين ورقة ورد فيها، في جملة أمور، وصف للطرائق التي قد تصبح بها اللجنة المعنية بالاحصاءات (التي يقوم الفريق العامل بإسداء المشورة لها) ضالعة على نحو أنشط في تنسيق التعاون التقني. بيد أنه لم يكن لدى الفريق العامل ما يقدمه من مشورة بشأن هذه المسألة سوى القدر اليسير. ولذلك فسيتم تناولها في الدورة القادمة للجنة التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، فقد تكون ظهرت عندئذ بعض الأفكار الجديدة.

٢٧ - وفيما يتعلق بالمسائل الناشئة على الصعيدين العالمي والإقليمي والمتصلة بالتعاون التقني في مجالات الاحصاءات الجديدة والعاجلة، فإن إنشاء أفرقة عمل يعتبر على ما يبدو من حيث المبدأ طريقة جيدة لمعالجتها. بيد أن اللجان الإقليمية بمواردها المحدودة للغاية، المالية منها والبشرية، ستظل تواجه صعوبة لا في حضور اجتماعات أفرقة العمل فحسب وإنما، في معظم الحالات، في تقديم مساهمة ذات مغزى في عمل هذه الأفرقة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٨ - نظرا لأن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ يعتبر حاليا من المسائل الهامة على الصعيدين العالمي والإقليمي، فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تقترح وضع برنامج عالمي من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، مثل البرنامج العالمي للتدريب في مجال السكان والتنمية، والبرنامج الدولي للتعجيل بتحسين الاحصاءات الحيوية ونظم التسجيل المدني. ومن شأن وضع برنامج من هذا القبيل أن يكفل التنسيق العالمي في ميدان التعاون التقني وتحسين توزيع الموارد ونقل الخبرة بين المناطق والبلدان.

اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٩ - يتخذ التعاون التقني في مجال الاحصاءات الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أشكالا ثلاثة: '١' التعاون التقني عن طريق تنفيذ مشاريع أو اتفاقات؛ '٢' تنظيم اجتماعات أو حلقات دراسية أو دورات تدريبية؛ '٣' إيفاد بعثات للتعاون التقني الى بلدان المنطقة.

٣٠ - والتعاون التقني الذي تقدمه شعبة الاحصاءات والإسقاطات في اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ينال دعما قويا من الموارد الخارجة عن الميزانية. وتتمكن اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوجه عام من تقديم هذه الخدمة عن طريق القيام بدور الوكالة المنفذة للمشاريع أو الاتفاقات التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو المنظمات الدولية الأخرى أو البلدان المانحة بالاشتراك مع البلد المستفيد. وهناك حاليا تسعة مشاريع أو اتفاقات للتعاون التقني تضطلع بها الشعبة.

٣١ - وتعاونت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوصفها عضوا في اللجنة التنفيذية لمركز التدريب الأوروبي للاحصائيين الاقتصاديين من البلدان النامية في مدريد، في تنظيم ست دورات تدريبية وحلقات دراسية في المنطقة أثناء عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣. وقامت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك مع الشعبة الاحصائية في الأمانة العامة للأمم المتحدة والمكتب المركزي للاحصاءات والمعلومات في فنزويلا، بتنظيم حلقة دراسية وحلقة عمل. وتم الاضطلاع بهذه الأنشطة في إطار المشروع المعنون "وضع أطر وتصميمات نموذجية لبرامج الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتنفيذ هذه الأطر والتصميمات". وتجدر الإشارة بوجه خاص الى اجتماع مديري الاحصاءات للبلدان الامريكية (اسبانيا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢) الذي تم تنظيمه بالاشتراك مع المعهد الاحصائي الوطني في اسبانيا، وكذلك الى الاجتماعين اللذين تم تنظيمهما بالاشتراك مع الشعبة الاحصائية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٣٢ - وتم الاضطلاع ببعثات تقنية قصيرة الأجل في ١٦ بلدا في المنطقة في الميادين التالية: تنظيم نظم الحوسبة التي تنطبق على البيانات الاحصائية؛ الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وقياس الفقر؛ التجارة الخارجية؛ استكمال الأطر والتصميمات النموذجية؛ تحسين الحسابات القومية والاحصاءات الأساسية.

٣٣ - وفيما يتعلق بالمسائل الناشئة على الصعيدين العالمي والإقليمي والتي تتصل بالتعاون التقني بخصوص مجالات الاحصاءات الجديدة والعاجلة، ينبغي لشعبة الاحصاءات والاسقاطات أن تضطلع في نهاية المطاف بالعمل المتعلق بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، لتقديم الدعم بوجه خاص الى التعاون الدولي الذي يرمي إلى التعجيل بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والسياسات المحلية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ورهنا بتوافر الموارد الخارجة عن الميزانية، اقترحت الشعبة على أمانة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي القيام بما يلي:

(أ) تكييف المنهجيات الاحصائية والحسابات البيئية التي تقوم بوضعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الاقتصادي الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بحيث تلائم الظروف التي تنفرد بها بلدان امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أو مجموعة من هذه البلدان؛

(ب) التوصل، انطلاقا من الاطار المفاهيمي الذي تم تحديده في الاجتماعات التقنية، الى اتفاق مع البلدان بشأن جمع مجموعة تمثل الحد الأدنى من الاحصاءات البيئية اللازمة لدعم تنفيذ "الحساب الفرعي" لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، الذي يتطلب تنفيذه في المنطقة بجوانبه الأساسية فترة تقدر بما يتراوح من أربع الى خمس سنوات. ويعتبر التعاون التقني أداة لا غنى عنها لتعبئة الموارد الوطنية من أجل الهدف المتمثل في توليد مجموعة من المؤشرات البيئية ومجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة؛

(ج) تشجيع التعجيل بوضع برنامج تعزيز القدرة الوطنية على اجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وخاصة في البلدان التي تحتاج الى مزيد من التعاون الدولي وذلك بالتعاون مع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٣٤ - إن مؤتمر الخبراء الاحصائيين الأوروبيين هو الهيئة الأولى المسؤولة عن تنسيق الأعمال الاحصائية الرسمية، بما في ذلك التعاون التقني، في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٣٥ - غير أن هناك عددا من الآليات التي تكفل التنسيق في مجالات محددة. فالمجموعة التوجيهية لتنسيق المساعدة التقنية المقدمة إلى بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، التي تتلقى الخدمات من صندوق النقد الدولي، هي هيئة التنسيق الرئيسية للمساعدة التقنية في مجال الإحصاءات في تلك المنطقة. كما يقوم فريق عامل للمكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية بتنسيق المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقال، سواء داخل الاتحاد السوفياتي السابق أو خارجه.

٣٦ - ويحتفظ صندوق النقد الدولي بقاعدة بيانات عن المساعدة التقنية المقدمة إلى بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، بالنيابة عن المجموعة التوجيهية، وتُستخدم قاعدة البيانات بدورها في استكمال قواعد البيانات الكبيرة المتعلقة بالمساعدة التقنية التي تحتفظ بها الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويكفل تنسيق كل هذه الآليات مؤتمر الخبراء الاحصائيين الأوروبيين ومكتبه، الذي يحضر اجتماعاته أيضا، بالاضافة إلى البلدان الستة الأعضاء المنتخبين فيه، رؤساء المكاتب الاحصائية في لجنة الاتحادات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأمانة العامة للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويجري أيضا تعزيز تدفق المعلومات من خلال التمثيل المشترك للبرامج الاحصائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأوروبا في الدورات السنوية لمؤتمر الخبراء الاحصائيين الأوروبيين.

٣٧ - والمنطقة الأوروبية محظوظة بوجه خاص في أنها تتلقى المساعدة التقنية ليس فحسب من هيئات عالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإنما أيضا من هيئات عاملة أساسا في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والجماعة الاقتصادية الأوروبية. كما أنها محظوظة في أنها تضم العديد من أكثر المكاتب الاحصائية تقدما في العالم. وعلاوة على ذلك، فمن خلال مؤتمر الخبراء الاحصائيين الأوروبيين، تستطيع البلدان الأوروبية التي تمر بمرحلة الانتقال أن تعمل مع جيرانها، وأن تتعلم منهم.

٣٨ - ورغم أن حوالي نصف البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا هي بلدان تمر بمرحلة انتقال من نظام الاقتصاد المخطط مركزيا إلى نظام اقتصاد السوق، فإنها تمر بمراحل متفاوتة من التطور الاحصائي: فبعضها دول مستقلة حديثا لا تمتلك سوى القليل جدا من البنية الأساسية الاحصائية، في حين يمتلك البعض الآخر مكاتب احصائية قديمة العهد ذات نظم متطورة تطورا جيدا وتتكيف بسرعة معقولة مع ظروفها الجديدة. كما ثبت أن البلدان الأكثر تقدما التي تمر بمرحلة الانتقال فعالة فعالية بالغة في مساعدة البلدان الأقل تقدما.

٣٩ - وعملية الانتقال ليست عملية تقنية محضة، بل تتطلب قدرا من إعادة التفكير في المبادئ بصورة أساسية. ووصولا إلى هذه الغاية، اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في عام ١٩٩٢، مجموعة من المبادئ الأساسية للاحصاءات الرسمية، التي وضعها واقترحها مؤتمر الخبراء الاحصائيين الأوروبيين. ومن المقرر أن يقوم الفريق العامل المعني بالبرامج الاحصائية الدولية والتعاون الاحصائي الدولي، التابع للجنة الاحصائية بالأمم المتحدة، بتقديم المبادئ الأساسية إلى اللجنة الاحصائية، في دورتها الثامنة والعشرين، لإقرارها.

٤٠ - وفي المراحل الأولى من الانتقال، عندما يكون عدد الأنشطة والمشاركين أصغر من جانب المتلقين وكذلك من جانب المانحين، وعندما تكون معرفة احتياجات البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال محدودة، تتركز الأنشطة بصورة أكبر على تحديد أي المشاريع ذات الأولوية يمكن تعريفها وتنظيمها، وعلى انتقاء المشاريع ذات الأولوية استنادا إلى تقييم للاحتياجات من البيانات وللمشاكل المفاهيمية والمتعلقة بجمع البيانات. وقد نُظم عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تغطي ميادين احصائية محددة (المحاسبة القومية؛ واحصاءات الأسعار؛ واحصاءات التجارة الخارجية؛ وسجلات الأعمال التجارية؛ ومؤشرات دورات الأعمال التجارية؛ وجمع البيانات والاحصاءات من المشاريع الخاصة)، وتتناول الاحتياجات المحددة للبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال. وكانت النتيجة المباشرة لهذه الأنشطة هي الوثيقة التوجيهية التي تعرض بشكل متكامل استراتيجيات وأولويات ونتائج عمل المكاتب الاحصائية في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال.

٤١ - ومع استمرار نمو عدد البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال والبلدان الأعضاء الجديدة التي تحتاج إلى المساعدة التقنية، ومع الاختلافات الأكثر وضوحا في احتياجاتها، يتزايد في نفس الوقت أيضا عدد المنظمات الدولية والوكالات والبلدان المانحة، التي بدأت في تقديم المساعدة التقنية. وقد أدرك مؤتمر الخبراء الاحصائيين الأوروبيين هذه التطورات، واستجاب لها بتعزيز تصميمه على أن يواصل العمل كجهة محورية لأنشطة جميع الوكالات المشاركة، وعلى أن يعرض البرامج في شكل متكامل ليسهل ذلك التنسيق، وعلى أن يهيئ الشروط اللازمة لزيادة كفاءة استخدام ما يتوفر من معرفة وخبرة، وعلى أن يوفر الدعم في التنفيذ العملي لبرامج المساعدة التي تضطلع بها المنظمات الدولية.

٤٢ - غير أنه اتضح أنه نظرا لمحدودية قاعدة موارد أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، سيتعين عليها أن تركز عملها الفني على عدد محدود من الميادين الاحصائية التي لديها فيها قدر من الخبرة والميزة النسبية، وأن تعتمد على البلدان والمنظمات الدولية الأخرى في تقديم المدخلات الفنية في ميادين اختصاصها وخبرتها.

٤٣ - ويواصل مؤتمر الخبراء الاحصائيين الأوروبيين العمل بصورة وثيقة مع الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والمكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمات الدولية الأخرى. ووفقا للمؤتمر، فإن الخبرة المكتسبة حتى الآن في برامج المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال تسمح بإجراء تقييم نقدي لأشكالها وتنفيذها وتنسيقها وفعاليتها. وفي هذا الصدد، نظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مؤخرا حلقة عمل عن تقييم نتائج المساعدة التقنية في المكاتب الاحصائية للبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال.

٤٤ - وأثبتت حلقة العمل أنه على الرغم من حدوث تحسن في تنسيق برامج المساعدة التقنية خلال السنوات الثلاث الماضية، لا يزال هناك متسع لمزيد من التحسن في تنسيق أنشطة المساعدة التقنية على الصعيد الوطني (في المكاتب الاحصائية الوطنية وفيما بين مختلف الوكالات المشاركة في الأنشطة الاحصائية)؛ وبين الجهات المانحة الثنائية؛ وبين الجهات المانحة المتعددة الأطراف؛ وبين الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. وفي كل من هذه المستويات، هناك مجموعة مختلفة من المشاكل التي يتعين معالجتها من أجل تعزيز تنسيق المساعدة التقنية وتعزيز فعاليتها. وأتاحت حلقة العمل أيضا فرصة لتبادل الآراء وتقييم أكثر أشكال المساعدة التقنية كفاءة.

٤٥ - وتبين خبرة كل من البلدان المتلقية والمانحة والمنظمات أنه قد ثبت أن التركيز على مجالات موضوعية احصائية قليلة في ميدان المساعدة التقنية يكون أكثر فعالية من البرامج التي تغطي عددا من الميادين الموضوعية. كما تبين الخبرة أن حلقات العمل الصغيرة تكون مثمرة أكثر من الحلقات الدراسية الكبيرة ـ وبخاصة عندما تغطي هذه الحلقات الدراسية مجموعة غير متجانسة من البلدان. كذلك، فإن البلدان المتلقية تقدر بدرجة كبيرة المساعدة الثنائية المباشرة في معالجة مشاكل عملية محددة. ورئي أن المشاريع العملية التي تصل إلى نتائج نهائية في شكل مجموعات جديدة من الاحصاءات، والتي تنتهي إلى نتيجة ملموسة محددة يمكن نشرها، هي نماذج فعالة للمساعدة التقنية.

٤٦ - وسيواصل مؤتمر الخبراء الاحصائيين الأوروبيين القيام بدوره التنسيقي المحوري في التعاون الاحصائي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وستواصل الشعبة الاحصائية التابعة للجنة تقديم الخدمات للمؤتمر ودعم برنامج العمل. كما ستسعى الشعبة إلى الاضطلاع بدور أكثر مباشرة في التعاون التقني، وذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمات الأخرى، ولا سيما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والجماعة الاقتصادية الأوروبية. ومن المتوقع أن يصير ذلك ممكنا من خلال تعيين مستشار اقليمي للاحصاءات في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومن خلال شغل الشواغر القائمة منذ وقت طويل.

## رابعا - نقاط للمناقشة

٤٧ - لعل اللجنة تضطلع بما يلي:

(أ) التعليق على القضايا العالمية والاقليمية في مجال التعاون التقني؛

(ب) استعراض الآثار المترتبة على الترتيبات الجديدة لتكاليف دعم الوكالات فيما يتعلق ببرنامج التعاون التقني في مجال الاحصاءات.

## الحواشي

(١) يرد وصف للترتيبات الجديدة لتكاليف الدعم لتقديم التعاون التقني في مجال الاحصاءات في تقرير الأمين العام عن التعاون التقني في مجال الاحصاءات (E/CN.3/1993/17) المقدم إلى اللجنة الاحصائية في دورتها السابعة والعشرين.

(٢) نتيجة لعملية إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة التي جرت عام ١٩٩٣، أصبحت إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، التي تشكل الشعبة الاحصائية جزءا منها، تتمتع بمركز الوكالة المنفّذة للمشاريع في مجالي الاحصاءات والسكان.

(٣) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "المبادئ التوجيهية لـ (١) تحديد ترتيبات التنفيذ؛ و (٢) الترتيبات البديلة لتكاليف دعم الوكالات"، التنقيح الأول، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

(٤) انظر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، "المبادئ التوجيهية لخدمات الدعم التقني"، ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢.

## مرفق

## المكونات الأساسية لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١ - في سياق الأمم المتحدة، تُقدم المساعدة التقنية المتعددة الأطراف في سياق برنامج قطري عادة. فالبرنامج القطري هو برنامج للأنشطة يتسم بالتماسك وتعدد القطاعات، ويكون بمثابة إطار للأهداف الانمائية البعيـــدة المدى للبلد(أ). ويوضع البرنامج القطري من خلال عدة مراحل: '١' تقييم الاحتياجات؛ '٢' وضع المشروع؛ '٣' صياغة المشروع؛ '٤' تنفيذ المشروع.

٢ - وتتسم مرحلة وضع وصياغة المشروع بأهمية حاسمة بالنسبة لنجاح تنفيذ المشروع. ولا تقتصر الأهمية على أن يستجيب المشروع فحسب لاحتياجات البلد بصورة كافية، بل من المهم أيضا أن تُحدد وتُصاغ الأهداف وخطة العمل على نحو واضح في سياق الظروف المحلية. وهناك العديد من نواحي الضعف الشائعة في وضع المشاريع، والتي تسفر عن مشاكل عندما لا تشترك السلطات الوطنية بدرجة كافية في تصميم وصياغة المشروع. وكثيرا ما يتم تصميم المشروع بواسطة خبراء استشاريين خارجيين، خلال فترة قصيرة من الوقت، ودون تقييم كاف للظروف المحلية المحيطة بالمشروع، بما في ذلك مدى توافر الموارد الوطنية، ومعرفة الآليات المحلية لوضع السياسات والآليات الإدارية المحلية.

٣ - وقد بينت عمليات تقييم المشاريع أن ثمة معوقات تنشأ عن عدم وضوح تعريف الأهداف، وضعف تحديد الاستراتيجيات، والافتقار إلى التحديد الصريح للخطوات اللازمة لتحقيق كل هدف. أما مشاكل التنسيق، فتنشأ عن عدم وضوح تحديد المسؤوليات فيما يتعلق بواجبات الحكومة والوكالات المنفذة والمتعاونة والممولة. وللتخفيف من هذه المشاكل، كان هناك ميل متزايد لتشجيع مشاركة العناصر الوطنية بدرجة أكبر، ولا سيما أولئك المسؤولين عن تنفيذ المشاريع، في عملية تصميم وصياغة المشاريع.

### الحاشية

(أ) انظر: دليل البرامج والمشاريع الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجزء الثاني: برمجة التعاون التقني الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- - - - -